

أكتوبر  
2021

رؤية عمان  
2040  
Vision  
with Confidence

وزارة المالية  
Ministry of Finance



# الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية



مليون ر.ع

بيانات ميدئية

## الأداء المالي حتى نهاية سبتمبر 2021



## عجز الميزانية العامة للدولة ينخفض بنهاية سبتمبر 2021م

### الإيرادات

مليون ريال عماني

نسبة التغيير	2021	2020	البيان (حتى نهاية سبتمبر)
28.6%	3,908.5	3,038.9	صافي إيرادات النفط
38%	1,422	1,030	إيرادات الغاز
45.2%	2,004.1	1,380.3	الإيرادات الجارية
-	33	562.6	الإيرادات والاستردادات الرأسمالية
22.6%	7,367.6	6,011.8	إجمالي الإيرادات

سجلت الميزانية العامة للدولة ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات العامة بنسبة (22.6%) وذلك حتى نهاية سبتمبر 2021م بلغ إجماليها نحو (7,367.6) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (6,011.8) مليون ريال عماني إيرادات ذات الفترة من عام 2020م. حيث قد شهدت السلطنة خلال الأشهر الماضية تحسناً في أسعار النفط والذي بلغ متوسطه حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021م (57.4) دولار أمريكي، مما كان له الأثر في تحصيل نحو (3,908.5) مليون ريال عماني صافي إيرادات النفط ونحو (1,422.0) مليون ريال عماني من إيرادات الغاز.

إلى جانب ذلك، ارتفعت الإيرادات الجارية بنسبة (45.2%) حتى نهاية سبتمبر 2021م، مسجلة نحو (2,004.1) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (1,380.3) مليون ريال عماني حتى نهاية سبتمبر 2020م. حيث تم تحصيل نحو (1,034.1) مليون ريال عماني من الإيرادات غير الضريبية منها (613.3) مليون ريال عماني قيمة توزيعات أرباح الاستثمارات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك تم تحصيل نحو (969.9) مليون ريال عماني من إيرادات الضرائب والرسوم.

### الإنفاق

سجلت الميزانية العامة للدولة انخفاضاً في الإنفاق العام بنهاية الربع الثالث من عام 2021م بنسبة (0.74%) بلغ إجماليها نحو (8,397.6) مقارنة بتسجيل (8,460.1) بنفس الفترة من عام 2020م. من جانب آخر، بدأت شركة تنمية طاقة عمان في سبتمبر 2021م بكافة عملياتها التشغيلية حيث تم نقل كافة التزامات الحكومة المتعلقة بمصروفات إنتاج النفط والغاز إلى الشركة.

### العجز

شهد عجز الميزانية العامة للدولة بنهاية سبتمبر من عام 2021م انخفاضاً بنسبة (58%) مسجلاً نحو (1,030) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (2,448.3) مليون ريال عماني بنهاية سبتمبر من عام 2020م.

### صندوق النقد الدولي يتوقع بنمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.9% في عام 2022م

توقع صندوق النقد الدولي في تقريره (آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في أكتوبر 2021م، بأن يحقق الاقتصاد العالمي نموًا بنسبة (4.9%) في عام 2021م و (5.9%) في عام 2022م، (أقل من النمو المتوقع في تقرير شهر يوليو بنسبة 0.1%). ويعزى هذا الانخفاض نتيجة لانقطاع الإمدادات، وبطء النمو الاقتصادي للدول النامية منخفضة الدخل، والتي تعود أسبابها إلى تفشي جائحة كوفيد-19، مصحوبة بمخاطر ظهور سلالات متحورة جديدة قد تصعب السيطرة عليها في تلك الدول.

وتشير التوقعات ما بعد عام 2022م بنمو الاقتصاد العالمي بنحو (3.3%) في المدى المتوسط، إضافة إلى توقعات بنمو الاقتصادات المتقدمة الذي قد يتجاوز مرحلة ما قبل كوفيد-19.

## أسواق النفط

استمر نمو العرض والطلب خلال النصف الأول من عام 2021م مع عودة التوازن وتناقص الفجوة بين العرض والطلب بشكل تدريجي وفقاً لتقييم وكالة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). وتتوقع الوكالة أن ينمو الطلب على النفط خلال الربع الأخير من عام 2021م بحوالي (1.5) مليون برميل في اليوم. في حين يتوقع أن يستمر نمو الطلب على الخام العالمي خلال عام 2022م ولكن بنسبة أقل ما بين (0.7 إلى 1.1) مليون برميل في اليوم. أما فيما يخص عرض النفط العالمي فقد استمرت مستوياته بالارتفاع خلال الربع الثالث من عام 2021م بمقدار (1.9) مليون برميل حيث سجل عرض النفط العالمي مستويات أعلى بمقدار (5.6) مليون برميل مقارنة بنهاية الربع المماثل من العام السابق. ويتوقع أن يستمر الارتفاع التدريجي لعرض النفط العالمي خلال عام 2022م بحوالي (0.5 إلى 1.3) مليون برميل في اليوم.

### وكالات التصنيف الائتماني تواصل تعديل نظرتها المستقبلية للسلطنة

رفعت وكالة موديز نظرتها المستقبلية للسلطنة من سلبية إلى مستقرة مع التأكيد على التصنيف الائتماني السيادي عند BA3. ويعكس التحسن في النظرة المستقبلية حسب ما أشارت إليه الوكالة في تقريرها في أكتوبر إلى التراجع الملموس في ضغوطات السيولة النقدية واحتياجات التمويل الخارجي نتيجة لارتفاع أسعار النفط منذ منتصف عام 2020م، إلى جانب استمرار السلطنة في تنفيذ الخطة المالية متوسطة المدى التي ستسهم في تحسين الأداء المالي وانخفاض معدل الدين العام إلى نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2024م.

4%

انخفاض عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13% في 2020م إلى 4% خلال الأعوام 2021-2023.

10%

انخفاض الاحتياجات التمويلية الحكومية سنوياً إلى الناتج المحلي الإجمالي من 22% في 2020م إلى 10% خلال الأعوام 2021-2023.

60%

انخفاض معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 80% في 2020م إلى 60% في 2024م.

\$60  
للبرميل

ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات القادمة.